

البحث عن العدالة العالمية دراسة تحليلية لنظرية (جون راولز) في العدالة

أ.د. أنور محمد فرج محمود

جامعة التنمية البشرية-السليمانية

المقدمة

يمكن تلخيص ما قام به (جون راولز، John Rawls) (*) (١٩٢١_٢٠٠٢) في مجال تأسيس نظرية للعدالة، في العمل من اجل قيام النظام الديمقراطي العادل المستقر، في ثلاث خطوات، هي: (١)

١. بناء نظرية تُنفق نتائجها مع معتقداتنا العامة بما هو عدل وما هو غير عدل.
٢. وان يجعل من هذه النظرية نسقا يقف ازاء ما يقول به مذهب المنفعة العامة.
٣. وان يترتب عليها نتائج عملية نُصلح ان تكون اطارا لحياتنا الإجتماعية وموجهها لسياسنا الإقتصادية.

وعليه فان اشكالية البحث نُتلخص في طرح سؤال: هل يمكن تطبيق مبادئ نظرية (راولز) في العدالة في المسئوى العالمي من اجل تحقيق العدالة بين الشعوب المختلفة؟

(*) جون راولز فيلسوف امريكي، كان اسناذا لجامعة هارفارد، لقب بفيلسوف العدالة في قرن العشرين، من ابرز اعماله (نظرية في العدالة)، (العدالة كإنصاف: اعادة صياغة)، (الليبرالية السياسية)، (قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام).

(١) انطوني دي كرسبني وكينيث مينوج، اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة ودراسة: د. نزار عبدالله، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ١٣٨.

وننطلق من **فرضية** ان (راولز) طرح افكارا حول العدالة العالمية نصلح ان نكون نواة لبناء نظرية للعدالة على المستوى العالمي. وذلك انطلاقا من قوله: "لهذا السبب اردت نشر بحث "عود الى فكرة العقل العام" مع "قانون الشعوب" في مجلد واحد. اذ يمثلان معا ذروة ثاملاني عن الكيفية التي يمكن بها للمواطنين في الشعوب المعقولة ان يعيشوا جنبا الى جنب في عالم نسوده العدالة"⁽¹⁾.
ومن هنا فان **الهدف** من البحث انطلاقا من اشكالية البحث وفرضينه الأساسية هو البحث في:

١. اسس نظرية العدالة في المستوى الداخلي للدول ومؤسساتها.
٢. اهم الأفكار والمبادئ المطروحة من قبل (راولز) حول العدالة على المستوى العالمي.
٣. امكانية تطبيق نظرية العدالة بين الشعوب وتحقيق العدالة العالمية والسلام الديمقراطي المسنقر.

والمنهجية المنبئة في البحث هي:

١. البحث والنقصي في ما قدمه (راولز) عن العدالة في كتابائه المختلفة، والأدبيات الشارحة له سواء المؤيدة او الناقدة لأفكاره ونظريته في العدالة.
٢. التعريف باهم المبادئ الفكرية حول نظريته في العدالة كانصاف والمفاهيم المتعلقة بها.
٣. قراءة نظريته في العدالة من خلال التركيز على اهم افكاره على المستويين الداخلي والعالمي.
٤. الخروج باستنتاجات حول افكاره في البحث عن (العدالة العالمية) و(السلام الديمقراطي المسنقر) على المستوى العالمي.

⁽¹⁾ جون راولز، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام، ت: محمد خليل، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٧، ص ١٤.

أولاً: عودة المبحث الأخلاقي الى الفلسفة ونقد الفلسفة النفعية:

يقول (جان جاك روسو) في مسنهل كتابه (العقد الإجتماعي): "أريد ان ابحث عن امكان وجود قاعدة ادارية شرعية صحيحة في النظام المدني عند النظر الى الناس كما هم عليه والى القوانين كما يمكن ان تكون عليه، وساحاول ان امزج دائماً، بين ما يبيحه الحق وما ثامر به المصلحة، وذلك لكيلا يفصل بين العدل والمنفعة مطلقاً."^(١)

من نفس هذا المنطلق الفكري، وهذه الإفتراضات النظرية حول (الناس) و(القوانين)، وبحثاً عن فلسفة تُمزج بين (الحق، والمصلحة، والعدل، والمنفعة) ونظام اكثر عدلاً واستقراراً (عقلانياً) و(اخلاقياً)، يطرح (جون راولز) نظريته حول العدالة كإنصاف. ويوضح هو هذه المقارنة بالقول: "وسيرا على نهج التفكير التمهيدي ل(روسو)، سافترض ان عبارة "الناس كما هم في الواقع" تشير الى الطبيعة النفسية والأخلاقية للأشخاص، وكيف نعمل هذه الطبيعة داخل اطار المؤسسات الإجتماعية والسياسية، بينما تشير عبارته "القوانين كما يجب ان تكون" الى القوانين كما ينبغي او كما يجب ان تكون. سافترض كذلك اننا عندما ننشأ في ظل مؤسسات اجتماعية وسياسية عادلة ومعقولة، سوف نتمسك بتلك المؤسسات عندما نصل الى سن الرشد، وسوف تبقى تلك المؤسسات على مر الأجيال."^(٢)

إذا محاولة الجمع بين ما هو (فلسفي وعقلاني) من جهة، وما هو (اخلاقي) من جهة اخرى، وبتعبير آخر محاولة المزج بين ما هو (قانوني وعادل) من جهة، وما هو (خير ومصلحة) من جهة اخرى، تمثل جوهر نظرية (راولز) حول العدالة كإنصاف.

ينحدث (روبرت دال) عن هذه المعضلة بالقول: "يغزق ان (ارخميدس) قال: "اوجد لي رافعة طويلة بدرجة كافية، ونقطة ارتكاز اثبتها عليها وانا اسطيع ان احرك

^(١) جان جاك روسو، العقد الإجتماعي او مبادئ الحقوق السياسية، ت: خالد زعير، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٥، ص ٢٧.

^(٢) جون راولز، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام، مرجع سابق، ص ٢١.

العالم". ومن اكثر المشاكل الفلسفية اسنعاء على الحل في القرن العشرين، محاولة النوصل الى ما اسماه الفيلسوف (راولز) نقطة ارتكاز (ارخميدسية) لثبيت رافعة الفلسفة السياسية عليها، الا وهي التبرير العقلاني للأحكام الأخلاقية.^(١) وانطلاقا من ادراك نفس هذه النقطة الأساسية سجلت (موسوعة المفكرين السياسيين في القرن العشرين) شهادة كبيرة حين دونت: "لا يوجد عمل فلسفي بمفرده في القرن العشرين كان له تأثير عظيم على الفلسفة السياسية الأنجلو امريكية مثل عمل (راولز) "نظرية في العدالة". وضيف الموسوعة انه "حينما بدا (راولز) كتابه في الخمسينيات من القرن العشرين، كان الفلاسفة مشغولين في التباكي على موث الفلسفة السياسية".^(٢)

يوضح (ويل كيمليكا) هذا التأثير لـ(راولز) بالقول: "وان طغت هذه النظرية على حقل الفلسفة السياسية، فليس لأنها نحتى بقبول الجميع، اذ قلة من المؤلفين يقبلون بها بكاملها وانما لأن كل منظري العدالة الذين اتوا بعد (راولز) يقدمون انفسهم وفق الموقف الذي يتخذونه من نظريته وينبغي عليهم، لعرض نظرياتهم، شرح الإخلاف والنمايز عن نظرية (راولز)."^(٣)

الأسباب التي نقت وراء هذا التأثير العظيم لكتاب (نظرية في العدالة) كثيرة، ولإدراك ذلك يتعين التنبه الى انها كانت "اول نظرية في العصر الراهن تقدم بناء مفهوما (قويا) لناسيس مرجعية العدالة، بحيث نعيد المبحث الأخلاقي الى الفلسفة

(١) روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: د. علا ابوزيد، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣، ص ١٥٨.

(٢) روبرت بنويك وفيليب جرين، موسوعة المفكرين السياسيين في القرن العشرين، ترجمة: مصطفى محمود، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠، ص ٤١٦.

(٣) ويل كيمليكا، مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، ت: منير الكشوش، تونس، المركز الوطني للترجمة، ٢٠١٠، ص ٨٣.

السياسية الذي انسحب منها باثر النقد النثوي الراديكالي للنصوات الأخلاقية واقصاء الملفوظات المعيارية من دائرة المعنى في الفلسفة التحليلية التي كانت مهيمنة في السياق الأمريكي^(١).

ولنوضح ما اضافه (راولز) من المفيد ان نقارن بين ثلاثة مذاهب اساسية في هذا المجال، وهي: مذهب المنفعة، ومذهب الكمال، ومذهب العدالة. فاذا كان المجتمع يبنى **مذهب المنفعة العامة** فسوف يسعى الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الرفاهية والرخاء المادي لأكبر عدد ممكن من المواطنين نظرا لأن الخير الاجتماعي الأقصى هو المنفعة، اما اذا ارتكز المجتمع على **مذهب الكمال والنظرية** فانه سيهتف بانقضاء المنفوقين والأذكاء وثربيتهم واعدادهم من اجل تسيير وتنظيم العلاقات بين الأفراد وسيقوم بنهميش غير المنميين واقصائهم من دوائر النفوذ، لكن اذا كان المجتمع موجها من طرف **مذهب العدالة** فان اول المجالات التي يهتم بها هي توزيع المنافع والفوائد وهي المال والجاه والحرية والفرص واحترام الذات الإنسانية ويجب ان نعتمد على العدل اثناء توزيع هذه الطيبات ضمن نسق متكامل من الحقوق والأوضاع في الإجراءات التي يئالف منها الكيان السياسي الفاعل^(٢).

ولأن (النفعية) كانت هي النظرية السائدة في الفلسفة الغربية في مجال تنظيم العلاقة بين (الفلسفي والأخلاقي)، انطلق (راولز) في انتقادها من اعتقاده بشأن العدالة كإنصاف بين المواطنين المنخرطين في التعاون الاجتماعي، حيث ينمنع الأشخاص بما يدعوها بـ"القوانين الأخلاقيين"، وهما:^(٣)

^(١) عبد الله السيد ولد اباه، **نظرية العدالة لدى جون رولز: الأطروحة ونقدها**، مجلة النسامح، وزارة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في سلطنة عمان، العدد/ ٢٤، خريف ٢٠٠٨، متوفر على الرابط:

<http://www.altasamoh.net/Article.asp? Id=562>

^(٢) زهير الخويلدي، **معان فلسفية**، دمشق، دار الفرقد، ٢٠٠٩، ص ١١٣.

^(٣) جون راولز، **العدالة كإنصاف: إعادة صياغة**، ت: د. حيدر حاج اسماعيل، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩، ص ١١٢.

١. **القوة الأولى هي القدرة على الحس بالعدالة:** وهي القدرة على الفهم والتطبيق والعمل انطلاقاً من مبادئ العدالة السياسية التي تُعين الشروط المنصفة للتعاون الاجتماعي.

٢. **القوة الثانية هي القدرة على تحصيل مفهوم للخير:** أي القدرة على حيازة مفهوم للخير، ومراجعته، ومنابعه العقلانية. وهذا المفهوم هو مجموعة منظمة من الغايات النهائية والمقاصد التي تُعين مفهوم الشخص لما هو قيم في الحياة الإنسانية، أو لما يُعتبر حياة ذات قيمة كاملة.

إن هذا الربط القوي والمبرر بين (الحس بالعدالة عقلانياً) و(تحصيل الخير أخلاقياً) هو جوهر إضافة (راولز) لمجال الفلسفة السياسية الأنجلو ساكسونية والعالمية. وانطلاقاً منه ينتقد الفلسفة النفعية التي كانت سائدة بأسهاماتها في هذا المجال والتي كانت تُبنى شعارها الشهير "أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس". وهي قائمة على فكرتين أساسيتين، **الأولى:** إن عواقب أفعالنا سبيل تقويمها الأخلاقي. **والثانية:** يُوجب على المرء أن يقوم بالعواقب ويحكم عليها وفق قدر السعادة الناتج عنها.^(١) ويؤكد الحدس الأخلاقي عند (راولز) أن حسابات الرفاهية التي يقول مذهب المنفعة لم تشمل بشكل ملائم جميع نواحي العدالة كما نفهمها، فمثل تلك الحسابات لم تُقدم مفهوماً كافياً عن فكرة الإحترام الأساسي للشخص، وقد نُصل إلى توزيعات للموارد لا تكون لصالح ذوي المرتبة الدنيا في المجتمع.^(٢)

وهكذا نلاحظ أنه يريد إنتاج نظرية فلسفية أكثر فائدة من النفعية، وتكون أكثر انسجاماً مع المشاعر الأخلاقية. إنه يؤكد أن العدالة الإجرائية هي أساس نظريته، ما يعني أن النتيجة المحصل عليها لن تكون عادلة إلا إذا كان الإجراء نفسه عادلاً. بينما

(١) كولن فارلي، **مقدمة في النظرية السياسية المعاصرة**، ترجمة: د. محمد زاهي بشير المغيربي، د. نجيب المحجوب الحصادي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ٢٠٠٨، ص ٣٦.

(٢) غار سكريبك ونلز غيلجي، **تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين**، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢، ص ٩٢٦.

النفعية نسلم بفكرة ان مجتمعا ما افضل من مجتمع آخر اذا وفر كثيرا من المصلحة والخير والمنفعة لمجموع المواطنين، اي ينبغي الاستعداد للنضحية ببعض الأفراد والمجموعات لمنفعة عدد اكبر من الناس.^(١)

فخطا "النفعية" يكون من انها ارادث تطبيق نفس المنطق الذي نطبقه على الفرد على المجموعة الاجتماعية. فالفرد هو جاهز للنضحية بالعديد من رغباته، او ان يصيبه العديد من العقوبات، من اجل الحصول في النهاية على افضل شكل من الرضا الشخصي. ولكن المجتمع في الواقع ليس لديه الحق بالنضحية بالعديد من الأفراد او بحريتهم في سبيل سعادة الجميع.^(٢)

من هنا نرى ان (راولز) اراد التوصل الى تصور في العدالة يقدم بديلا معقولا عن المذهب النفعي، الذي ساد بشكل او بآخر لفترة طويلة في التقليد الأنجلو-ساكسوني من التفكير السياسي، ووجد مبنغاها في نقاليد (العقد الاجتماعي) وازاد اليها فكرة الوضع الأصلي.

وهذا يعني انه كان يبحث ضمن نقاليد نظرية العقد الاجتماعي والتقليد الأخلاقي (الكانثي) عن نعين قواعد ومبادئ عادلة نسير المؤسسات السياسية والعلاقات الاجتماعية، وذقضي على النتائج السلبية للفلسفة النفعية.^(٣) ومن اجل تحقيق ذلك يقرر

(١) جاك لوكومث، الحرية والمساواة عن كتاب جون راولز: نظرية العدالة، في: جان فرانسوا دورثي، فلسفات عصرنا: ثيرانها، مذاهبها، اعلامها، وقضاياها، ترجمة: ابراهيم صحراوي، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩، ص ٢٠٦.

(٢) د. صلاح علي نيوف، مدخل الى الفكر السياسي الغربي: الجزء الأول، على الموقع الإلكتروني للأكاديمية العربية في الدنمارك، على الرابط:

<http://www.ao-academy.org/library.html>

(٣) د.جمال مفرج، نظرية العدالة عند جون راولز، في: بومدين بوزيد (اعداد وتنسيق)، فلسفة العدالة في عصر العولمة، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩، ص ١٤٣-١٤٤.

ان العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الإجتماعية، وهو من ثم يحاول النوصل الى مبادئ للعدالة جديرة بالدفاع عنها والنمسك بها، ويطرح نظريته التي هي احياء لنظرية العقد الإجتماعي عند كل من (هوبز ولوك وروسو) وقد امتزجت بالطابع العقلاني عند (كانث).⁽¹⁾

ويشير (راولز) في مقدمة كتابه (نظرية في العدالة) الى هذه المسألة، بالقول: "ما حاولت القيام به هو تعميم ورفع مسنوى تجريد نظرية العقد التقليدية كما عرضها (لوك وروسو وكانث). انامل بهذه الطريقة انه يمكن تطوير النظرية بحيث لا تبقى مفضوحة على الاحنجاجات التي اصبحت قدرا لها. علاوة على ذلك، تبدو هذه النظرية انها تقدم تفسيراً نظامياً بديلاً للعدالة الذي ينفوق، كما احاجج، على المذهب النفعي السائد في التقليد الفلسفي. ان النظرية الناجمة (كانثية) بطبيعتها جدا. ولا ازمع اية اصالة في وجهات النظر التي قدمتها. فالأفكار الرئيسة كلاسيكية ومعروفة. وكان قصدي تنظيمها جميعها ضمن اطار عام من خلال اسنخدام وسائل تبسيطية معينة بحيث يمكن تقدير قوتها الكاملة".⁽²⁾

ويعود ويؤكد على هذا الترابط المتكامل بين النظام والمجتمع والحس الأخلاقي في بالقول: "نميز الشعوب الليبرالية بثلاث سمات رئيسية: حكومة ديمقراطية دستورية عادلة الى حد معقول نخدم المصالح الأساسية للمواطنين، ومواطنون يوحد بينهم ما يسميه (جون سنيوارث مل) "مشاعر وجدانية مشتركة"، واخيرا طبيعة اخلاقية. ننعلق السمة الأولى بالنظام والمؤسسات، والسمة الثانية ثقافية، بينما نطلب السمة الثالثة الارتباط القوي الثابت بنصير سياسي (اخلاقي) عن الحق والعدل".⁽³⁾

⁽¹⁾ انطوني دي كرسبني وكينيث مينوج، اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٣٧.

⁽²⁾ جون راولز، نظرية في العدالة، ترجمة: د. ليلي الطويل، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١١، ص ٢٠.

⁽³⁾ جون راولز، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام، مرجع سابق، ص ٤٣.

من كل ذلك يمكن القول بان النفعية مذهب اخياري ينطلق من الوقائع، بينما ينطلق (راولز) الكانتي الى "شيء قبلي": النفعية تُنظر الى الميول والنزاعات الإنسانية نظرتها الى معطيات، ومن ثم، لنليينها. وعلى العكس تماماً، ينطلق تفكير (راولز) من مبادئ العدالة... وعندما جعل (راولز) نظرية العدالة نهجاً من نظرية (كانت)، وحين اقام حواراً بين (ايمانويل كانت) و(جون سنيوارث ميل) فانه حقق اذ ذاك عملاً اصيلاً ومجدداً: لقد جعل تقليدين متعارضين يلتقيان.^(١)

ان وجهة نظر (راولز) ذات صلة وثيقة براي (كانت) في ان حرية البشر وليست سعادتهم هي التي ينبغي ان نُحتمل مكان الصدارة من افكارنا في العدالة... ومن المهم في الواقع معرفة ان لدى البشر اشكالا متنوعة (كما يسميها) من النصوص عن الخير. ربما يعتقد بعض الناس ان الحياة السعيدة هي افضل الأهداف التي يطمح اليها الإنسان. وربما اعتبر آخرون حياة الإسقام بما يتوافق مع تصور محدد عن تلك الفضيلة هي افضل اشكال الحياة البشرية، وان كان ذلك على حساب السعادة. وربما يؤمن آخرون بافكار مختلفة عن الأهداف التي نُصلح للارتقاء بالحياة البشرية. يعتقد (راولز) ان مذهب المنفعة لا ياخذ بنظر الاعتبار الأشكال المتنوعة من اهداف البشر او تصورهم عن الخير.^(٢)

ولو رجعنا الى (روبرت دال) للتعرف على سر ثالث (راولز)، نجد انه يلخصها في نقطتين:^(٣)

١. ان نُقدم العلوم لم يمخ الفلسفة السياسية: فليس هناك اي سبب واضح يفسر لماذا يعتبر التوجه الإمبريقي على طرف نقيض من التوجه المعياري. فكل منهما يمكنه

^(١) جاكين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، ترجمة: د. عادل العوا، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، والطباعة، ٢٠٠١، ص ٩٨، ١٠٣.

^(٢) ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفى ناصر، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (٣٨٧)، ابريل/ ٢٠١٢، ص ٢٣٧.

^(٣) روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، مرجع سابق، ص ١٧٠-١٧١.

ان يثري الآخر. فاذا لم يخطط الواقع اسنادا على تحليل ذي توجه امبريقي، فانه يكون من السهل ان نصبح الفلسفة السياسية منقطعة الصلة بالواقع، بل وان نصبح ببساطة بلهاء. وبدون الإهتمام ببعض القضايا الأساسية التي نعد نموذجا لما يطرحه الفلاسفة السياسيون، فان التحليل الإمبريقي يخاطر بإمكانية ان ينحلل الى شيء هامشي.

٢. ان المناقشة ذات المعنى للقضايا الأخلاقية قائمة بالفعل: اذا كان مئاث من الدارسين العقلانيين قد ناقشوا بجدية كتاب (نظرية في العدالة) وفسروه وحلوه ونجادلوا حوله، وقبلوه او رفضوه، كليا او جزئيا، فانه من قبيل التعسف والنحكم ادعاء ان هذه النظرية هي بلا معنى، وانها تُنقد بالضرورة اي معنى "ادراكي". ذلك انه من الواضح تماما ان الأشخاص العقلانيين يجدون نظرية (راولز) ذات معنى بالفعل.

ثانيا: الليبرالية المساواتية: مبادئ نظرية (راولز) في العدالة:

عندما يمنح المجتمع حريات منساوية للأفراد، نظهر فروق في الثروة والنفوذ الاجتماعي والسياسي، والتوفيق بين منح الحريات، وظهور تلك الفروق نصح قضية ذات اهمية كبيرة.^(١) فالنزاع بين انصار الحرية ومؤيدي المساواة مشكلة مناورثة في المجتمعات الحديثة، وكان هذا النزاع قد اتخذ شكل صراع فكري محندم بين الليبراليين المناصرين للحرية والإشراكيين المؤيدين للمساواة الاقتصادية. ومن هنا جاءت مساهمة (راولز) كمحاولة جادة للجمع بين الإيجابيات الموجودة لدى الفريقين، وذلك في توجه فلسفي جديد عنون بانجاه (الليبرالية المساواتية).

والقيمة الفلسفية والأخلاقية التي نجمع بين الحرية والمساواة بالنسبة لـ(راولز) هي العدالة، وهذا التوفيق من اهم اسهاماته، ويعبر عنه في اهم مبادئ في نظريته، كالآتي:^(٢)

^(١) سنيفن ديلو وئيموثي ديل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع

وهبة، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠، ص ٥٤٢

^(٢) جون راولز، العدالة كإنصاف: إعادة صياغة، مرجع سابق، ص ١٤٨.

المبدأ الأول: لكل شخص الحق ذاته والذي لا يمكن الغاؤه، في ترسيمة من الحريات الأساسية المنساوية الكافية، وهذه الترسيمة منسقة مع نظام الحريات للجميع ذاته (مبدأ المساواة المنصفة بالفرص).

المبدأ الثاني: يجب ان نحقق ظواهر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية شرطين: **اولهما** يفيد ان اللامساواة يجب ان تعلق بالوظائف والمراكز التي تكون مفتوحة للجميع في شروط (مساواة منصفة بالفرص)، و**ثانيهما** يقضي ان تكون ظواهر اللامساواة محققة اكبر مصلحة لأعضاء المجتمع الأقل مركزا (مبدأ الفرق).

تكون للمبدأ الأول (مبدأ الحريات الأساسية) اولوية معجمية على المبدأ الثاني، وكذلك للقسم الأول (مبدأ تكافؤ الفرص) من المبدأ الثاني اولوية معجمية على قسمه الثاني (مبدأ الإختلاف). بعبارة اخرى يجب ان ينفذ المبدأ الأول كاملا قبل ان ياتي دور المبدأ الثاني، تماما مثلما نجد جميع الكلمات التي تبدأ بالحرف (ا) مثلا ندرج في المعجم قبل الكلمات التي تبدأ بالحرف (ب).⁽¹⁾

ويصر (راولز) على ترتيب هذه المبادئ في ترتيب تسلسلي بحيث يسبق الأول الثاني، وهذا الترتيب يعني انه لا يمكن تبرير انتهاكات الحريات الأساسية المنساوية، او التعويض عنها، من خلال منافع اقتصادية واجتماعية اكبر.⁽²⁾

فلو اتينا الى توضيح اكثر للمبادئ نجد ان المبدأ الأول يؤسس ماهية الحقوق الأصلية للمواطنة في نظام سياسي ليبرالي ديمقراطي، فالمبدأ الأول يوفر خمسة انواع من المنافع الأولية للأفراد، وهي:⁽³⁾

⁽¹⁾ ديفيد جونستون، **مختصر تاريخ العدالة**، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

⁽²⁾ جون راولز، **نظرية في العدالة**، مرجع سابق، ص ٩٤.

⁽³⁾ John Rawls, **Political Liberalism**, Kantian Constructivism in Moral Theory, The Journal of Philosophy, Vol. 77, No. 9 (Sep. 9, 1980), P. 526.

<http://www.jstor.org/stable/2025790?origin=JSTOR-pdf>

١. الحقوق والحريات الأساسية.
٢. حرية الحركة وحرية اختيار الوظيفة.
٣. قوى وامتيازات وظائف ومراكز السلطة والمسؤولية.
٤. المدخول والثروة، من حيث هما وسائل (لها قيمة تبادلية).
٥. الأسس الاجتماعية لإحترام الذات.

ولكن قد يؤدي المبدأ الأول الى تراكم الثروة في ايد قليلة ويقضي على المساواة في الفرص، ويحدد (راولز) مصادر بروز حالات اللامساواة في حياة المواطنين بثلاثة انواع من الطوارئ في حياتهم، وهي: اصلهم الاجتماعي الطبقي، ومواهبهم الطبيعية، ونصيبهم الجيد او السيء في مجرى الحياة.^(١)

من هنا يحاول ان يعالج تلك المشكلة من خلال المبدأ الثاني، ويهدف الى تأسيس العدالة الاجتماعية لكنه يراعي حقيقة انه في مجتمع ذي مساواة مطلقة نعرض للإنجابية لخطر الانخفاض كثيرا الى حد ينضرر معه الجميع حتى الأكثر حرمانا. يؤكد (راولز) اذن ان التفاوتات الاجتماعية الاقتصادية عادلة فقط وفقط اذا كانت منتجة لمزايا تعويضية للأفراد الأكثر حرمانا.^(٢)

ووفق هذه المبادئ، تكون خيرات اجتماعية ما اكثر شانا من اخرى، ولا يمكن بالتالي ان ينم النضحية بها لتنمية الخيرات الأخرى. فالمساواة في الحرية نحظى بالأولوية على المساواة في الحظوظ التي تكون بدورها ذات اولوية على المساواة في الموارد. ونجد، فيكل شكل من المساواة، نفس الفكرة: لا يكون تفاوت ما مقبولا الا اذا اسنفاد منه من هم الأقل امتيازا من غيرهم. لذلك فقاعدة الأولوية لا تبطل المبدأ الأساسي لقسمة منساوية، اذ يظل هذا المبدأ ينطبق على كل اشكال المساواة.^(٣)

^(١) جون راولز، العدالة كإنصاف: اعادة صياغة، مرجع سابق، ص ١٦٨.

^(٢) جاك لوكومث، الحرية والمساواة عن كتاب جون راولز: نظرية العدالة، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

^(٣) ويل كيمليكا، مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٨٥.

إذا نُبرز هنا الانجاه نحو الدعوة للدخول من قبل المجتمع والدولة من اجل معالجة واصلاح اللامساواة، ويقول بهذا الصدد: "اللامساواة غير المستحقة نُسندعي الإصلاح؛ وبما ان اللامساواة الناتجة عن الولادة وعن الموهبة الطبيعية غير مستحقة، فلا بد من التعويض عنها بطريقة ما.... يجب ان يعير الجميع اهتماما اكبر باولئك الذين لديهم موجودات فطرية اقل وباولئك المولودين في مواقع اجتماعية اقل تميزا. والفكرة هي اصلاح النحيز في الظروف الطارئة بانجاه المساواة"^(١).

فالعدالة عند (راولز) اجرائية توزيعية، وانصاف في مجتمعات نَعَمَت فيها الفوارق وانبسط الهوة بين المحرومين والمحظوظين الى حد ان المبدأ الحريائي الليبرالي باث مهدها، وبدات نَحوم الشكوك حول جدوى الحرية بالنسبة لمن لا يملك شيئا، ولمن هو في الدرك الأسفل في المجتمع، فما عسى ان تمثل قيمة الحرية بالنسبة اليه وهو لا يجد ما يضمن كرامته.^(٢)

ويمكن القول بان نظرية العدالة كانصاف هي نظرية معنية اساسا بالسبل التي نوزع عبرها المؤسسات الاجتماعية الرئيسة الحقوق والواجبات الأساسية ونحدد كيفية تقسيم امتيازات التعاون الاجتماعي.^(٣) ونجد شرح هذه الفكرة في قول (راولز): "ان قواعد المؤسسات الخلفية التي ينطلبها مبدء العدالة هي مصممة لتحقيق اهداف ومقاصد التعاون الاجتماعي المنصف عبر الزمن. وهي جوهرية لحفظ العدالة الخلفية، مثل القيمة المنصفة للحريات السياسية والمساواة المنصفة بالفرص، وايضا، لجعل ظواهر اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية تسهم بطريقة فعالة في الخير العام، او بصورة اكثر دقة، في منفعة اعضاء المجتمع الأقل امتيازاً".^(٤)

^(١) جون راولز، نظرية في العدالة، مرجع سابق، ص ١٣٩-١٤٠.

^(٢) محمد هاشمي، في مفهوم العدالة، مجلة مدارات فلسفية، العدد/ ١٣، نُصدر عن الجمعية الفلسفية المغربية، ٢٠٠٨، على الرابط الإلكتروني:

http://philosophiemaroc.org/madarat_13/madarat13_10.htm.

^(٣) كولن فارلي، مقدمة في النظرية السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٣٥.

^(٤) جون راولز، العدالة كانصاف: اعادة صياغة، مرجع سابق، ص ١٦٣.

لا يعد التوزيع الطبيعي عادلا ولا ظالما، وليس ظلما ان يولد الأشخاص في مجتمع في وضع معين. هناك ببساطة وقائع طبيعية. وما هو عادل وغير عادل الطريقة التي نتعامل بها المؤسسات مع هذه الوقائع. ان المجتمعات الأرستقراطية والطائفية غير عادلة لأنها نجعل من هذه الظروف الأساس الذي ينسب اليه الإنماء الى طبقات اجتماعية اكثر او اقل تميزا. والبنية الأساسية لهذه المجتمعات ثنوي الإعنباطية الموجودة في الطبيعة. لكن لا توجد ضرورة لإذعان الأشخاص لهذه الظروف. فالنظام الاجتماعي ليس نظاما ثابتا غير قابل للتغيير وخارج حدود السيطرة البشرية، بل هو نسق من الفعل البشري.⁽¹⁾

من هنا يمكن ان نعد (راولز) من المؤمنين بالمساواة لكن ايمانه بالمساواة ليس ايمانا جامدا فهو يننازل عن الدعوة الى المساواة بشروط معينة، وبعبارة اخرى فهو يلجا الى المساومة على ننازله عن المطالبة بالمساواة، لحساب ذوي الإمتياز الأدنى. كما يمكن ان نعد (راولز) من انصار اعادة التوزيع فهو لا يؤمن بان وظيفة الحكومة تنحصر في حفظ النظام الإجتماعي بل انها تُنعدى ذلك الى تحقيق العدل التوزيعي على نحو يراعي مصلحة الشرائح الأكثر عوزا والأشد احتياجا في المجتمع.⁽²⁾

من هنا نرى ان (راولز) يفترق، رغم ليبراليته عن الليبرثارية في مسألة هامة؛ والتي ننتعلق بمفهوم الدولة، ومفهوم الديمقراطية، فلا يوافقها على مفهوم (الدولة-المحايدة)، التي ينحصر دورها على حفظ الأمن وحماية النظام وهو ما يصطلح عليه بـ"الدولة-الحارس"، وفي نفس الوقت لا يسنسوغ تدخل الدولة في كل صغيرة وكبيرة اي (الدولة-الوصية)، ويختار موقفا وسطا وهو (الدولة الإجتماعية) التي تُعمل بمعية المجتمع المدني على تقليص الفوارق في حدود لا تُعدها، حتى لا تُنطاول على الحريات.⁽³⁾

(1) جون راولز، نظرية في العدالة، مرجع سابق، ص ١٤١-١٤٢.

(2) انطوني دي كرسبني وكينيث مينوج، اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٤٩.

(3) محمد هاشمي، في مفهوم العدالة، مرجع سابق من الأنترنيت.

ونتيجة لهذه الإسهامات نُبلورث الليبرالية المساوئية، إذ ان المبدأ الأول هو الجوهر الليبرالي لنظرية (راولز)، الرافض للمساواة على حساب الحريات الأساسية لأي مواطن. كما ان المبدأ الثاني هو الجوهر الإشتراكي للعدالة الراولزية التي تُقدم الحريات الليبرالية المتجاوزة لمجرد تقديم الحريات الشكلية للمحرومين. ان (راولز) بطبيعة الحال ليس اول فيلسوف يقترح طريقة لتضييق الفجوة بين الليبرالية الكلاسيكية والاشتراكية... لكن مفهوم (راولز) عن العدالة هو الإندماج الأكثر منهجية وثماسكا للمثاليات الليبرالية والإشتراكية.^(١)

ما يصوغه (راولز) يشكل ميثاق الديمقراطية الاجتماعية الحديثة فهو يعنق وضعا متوازنا بين مبدأ المساواة العيث وبين سيادة السوق المحض. ان المبدأ الثاني ينجلي في فكرة تبادل وينوخي المنفعة المتبادلة للشركاء الاجتماعيين في قلب منظومة تعاونية.^(٢)

بالإضافة الى هذه المسائل فان (راولز) يحاول ان يوظف مبدأ (الأخوة) الذي كان شعارا من شعارات الثورة الفرنسية من خلال ربطه بمبدايه للعدالة من جانب، وكمساند اخلاقي للنظام الديمقراطي. يقول (راولز): "ان مبدأ الأخوية معيار مجد تماما، حالما نقبله يمكننا ربط الأفكار التقليدية للحرية والمساواة والأخوية مع الناويل الديمقراطي لمبداي العدالة كالتالي: الحرية تقابل المبدأ الأول، المساواة تقابل الفكرة المتعلقة بالمساواة في المبدأ الأول الى جانب المساواة المتعلقة بالفرصة المنصفة، وتقابل الأخوية مبدأ الفرق. بهذه الطريقة نكون قد وجدنا مكانا لتصور الأخوية في التفسير الديمقراطي للمبداين، ونرى انه يفرض مطلبا محددًا على البنية الأساسية للمجتمع".^(٣)

^(١) روبرت بنويك وفيليب جرين، موسوعة المفكرين السياسيين في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٤١٨-٤١٩.

^(٢) جاكين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، مرجع سابق، ص ١٠٠.

^(٣) جون راولز، نظرية في العدالة، مرجع سابق، ص ١٤٦.

صدر (راولز) كتابه "الليبرالية السياسية" في (١٩٩٣)، حيث عالج فيه قضية سياسية اساسية، وطرح سؤالا مفاده: كيف يمكن لمعتنقي المذاهب الدينية المؤسسة على سلطة دينية، الكنيسة او الإنجيل مثلا، اقرار مفهوم سياسي وجيه في العدالة يعزز نظاما ديمقراطيا عادلا؟ ومن جهة اخرى كيف يمكن للمجتمع الديمقراطي العادل ان يحافظ على استقراره؟ بمعنى ان يكون قادرا على البقاء عبر الزمن وان يضمن دعم مواطنيه الذين يظنون منقسمين بسبب مذاهبهم الدينية والفلسفية والأخلاقية.^(١)

يدرک (راولز) ان دفعه من اجل مذهب اخلاقي واحد وشامل وموجه لجميع شؤون الحياة، لن يكون عمليا في ظل وجود هذا الخضم الواسع ممن يعتقدون في مذاهب اخلاقية، ودينية، وفلسفية مختلفة. اذا فالمشكلة التي يتناولها في نقاشه لليبرالية السياسية، نتمثل في مدى امكانية تحقيق "مجتمع مستقر وعادل" او مجتمع يتعاشر فيه المواطنون، ويقرون بمبادئ الديمقراطية الدستورية، وبدلا من مقارنة اخلاقية او فلسفية واحدة وشاملة، نراه يدعو الى "مفهوم سياسي للعدالة" كاساس للمجتمع.^(٢)

يقول (راولز): "لرؤية مجتمع جيد التنظيم يكون موحدًا ومستقرًا، اقدم فكرة اساسية اخرى من الليبرالية السياسية ملائمة مع فكرة المفهوم السياسي للعدالة، وهي فكرة الإجماع المنشابك للمذاهب الشاملة المعقولة. في مثل هذا الإجماع، نقوم المذاهب المعقولة بنصديق المفهوم السياسي، كل من وجهة نظره الخاصة".^(٣)

ويطرح الليبرالية السياسية كآلية لخلق (الإجماع المنشابك Overlapping Consensus) بين مواطنين منتمين الى عقائد وهويات خاصة، فهو يرى ان المبادئ

(1) John Rawls, Political Liberalism, (New York, Colombia University Press, 1993), P. 133.

(2) سنيفن ديلاو ونيموثي ديلاو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص ٥٥٢.

(3) John Rawls, Political Liberalism, Op. Cit, P.134.

الشاملة الدينية والأخلاقية في المجتمع الديمقراطي سوف تكون قادرة على ان تُنفق على مفهوم سياسي للعدالة، ولا يمكن ان نُصل الى هذا الإنفاق اذا اصر كل عقيدة على اسسه الميافيزيقية، ويعني هذا ان العقائد الشاملة ينبغي استبعادها من المناقشات العامة حول العدالة، ويجب الحفاظ عليها كعناصر في الهوية الخاصة للمواطنين.⁽¹⁾

وثاني فكرة (المجتمع جيد التنظيم Well Ordered Society) عند (رولز) لتجسيد الليبرالية السياسية والمفهوم السياسي للعدالة لأنه مجتمع يضمن الخير لأفراده، كما انه يتميز بكونه محكوم بنصور عمومي للعدالة. ففي هذا المجتمع يحترم كل فرد نفس مبادئ العدالة التي يعرف ان كل فرد آخر يحترمها بالقدر نفسه، كما ان المؤسسات الاجتماعية القائمة تُحترم هذه المبادئ ونجسدها.⁽²⁾

ويرى ان الفلسفة السياسية تُساهم في الوصول الى ذلك الإجماع المنشابك وفقا للدور الذي اعطاه (كانث) للفلسفة عموما وهو الدفاع عن الإعتراد المعقول. وفي حالنا هذه ينجلي الدفاع عن الإعتراد المعقول في امكانية قيام النظام الدستوري العادل".⁽³⁾

رابعا: قانون الشعوب ونُحقيق العدالة العالمية:

لاشك في ان (راولز)، في البداية، قدم نظريته للعدالة لتطبق على المسنوى الداخلي للدول، وكان يستبعد اي حديث عن العدالة على المسنوى العالمي، ولكنه بعد الإنهاء من نُقديم واعادة صياغة نظريته (العدالة كإنصاف)، اخذ يطرح رؤيته حول نُحقيق العدالة العالمية.

⁽¹⁾ روبرت بنويك وفيليب جرين، موسوعة المفكرين السياسيين في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٤٢٢-٤٢٣.

⁽²⁾ عبد الله السيد ولد اباه، نظرية العدالة لدى جون رولز: الأطروحة ونقادها، مرجع سابق من الانترنت.

⁽³⁾ John Rawls, Political Liberalism, Op. Cit, P.172.

فنجده فى كتاب (العدالة كإنصاف) يصنف مسنويات العدالة الى: **أولاً:** العدالة المحلية (المبادئ المطبقة على المؤسسات والجمعيات). **ثانياً:** العدالة الأهلية (المبادئ المطبقة على البنية الأساسية للمجتمع). **وأخيراً:** العدالة العالمية (المبادئ المطبقة على القانون الدولي).⁽¹⁾ أما فى كتابه (قانون الشعوب)، فيقدم توسعاً نحو خارج الدولة، ويعدل أطراف عقده الإفتراسي، بحيث يغير أطراف اختيار قانون الشعوب من الأفراد (المسنوى الداخلي) الى ممثلي الشعوب (المسنوى الدولي).⁽²⁾

ان قانون الشعوب هو عمل عميق، ويكمل أعماله العظيمة عن نظرية العدالة (على المسنوى الداخلي). فمن جهة يحدى العالم الكوسموبوليني من خلال التشكيك فى ما اذا كانت (يونوبيا التوزيع) التي ينصورتها يمكن اعتبارها واقعية، بالنظر الى العالم الذي نعرفه اليوم والشعوب التي تعيش فيه. ومن جهة أخرى يحدى (الكاتبين الجدد) الذين يفترضون عالماً مكوناً من شعوب مقسمة بين مناطق ليبرالية وغير ليبرالية، وذلك بالقول ان رؤيتهم الأخلاقية لا تأخذ فى الاعتبار، بالقدر الكافي من الإحترام، بعض الشعوب الذين يجسدون مبادئ حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي، على الرغم من انهم يفترقون الى المؤسسات الديمقراطية.⁽³⁾

(1) جون راولز، **العدالة كإنصاف: إعادة صياغة**، مرجع سابق، ص ١٠١.

(2) Allen Buchanan, **Rawls's Law of Peoples: Rules for a Vanished Westphalian World**, The Journal of **Ethics**, Vol. 110, No. 4, (July, 2000), P. 697. Published by The University of Chicago Press, Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/10.1086/233370>.

(3) Michael W. Doyle, **One World, Many Peoples: International Justice in John Rawls's the Law of Peoples**, The Journal of Perspectives on Politics, Vol. 4, No. 1, (March, 2006), P. 116. Published by American Political Science Association (APSA), Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/3688631>.

وهذا يعني انه لا يقبل تقسيم الشعوب بكل بساطة الى ليبرالية وغير ليبرالية، بل يقوم بتصنيف الشعوب الى خمسة مجتمعات، وفقا لمعيار قربها من تطبيق مبادئ العدالة كإنصاف، فيبدأ التصنيف اولا بما يسميه بـ"مجتمعات جيدة التنظيم" وتشمل هذه على "المجتمعات الليبرالية" و"المجتمعات الهرمية اللائقة Decent"، ويتناول ثانيا ما يسميه بـ"مجتمعات غير جيدة التنظيم" وتشمل هذه على "المجتمعات الخارجة على القانون"، و"المجتمعات المثقلة الكاهل او المغلوبة على امرها"، و"المجتمعات الاستبدادية او مجتمعات المسئبد العادل".⁽¹⁾

وينتقد البعض هذا التصنيف ويعدده خيانة لليبرالية لأنه يمنح الشرعية لعديد من الأنظمة التي لا تحقق المساواة، بما في ذلك النظم التي نحرم المرأة من حقوق هامة، مثل الحق في التعليم ونكافؤ الفرص في التوظيف، لأنها غير مدرجة في حقوق الإنسان الأساسية عند (راولز).⁽²⁾

لكن (راولز) يربط بين قانون الشعوب وهذا التصنيف للمجتمعات حيث يرى هناك فكرتين اساسيتين نبعثان على وضع قانون للشعوب. **الأولى**، هي ان الشرور الجسيمة التي يعاني منها المجتمع الإنساني مثل الحرب غير المشروعة والقهر والاضطهاد الديني والحرمان من حرية الضمير ناهيك عن الإبادة والقتل الجماعي، ننتج عن الظلم السياسي وما يحمله من قسوة ووحشية. اما **الثانية**، فهي ان تلك الشرور الجسيمة سنخني عندما نزال افدح اشكال الظلم السياسي بانباع سياسات اجتماعية عادلة او على الأقل سياسات لائقة، واقامة مؤسسات اساسية عادلة او على الأقل مؤسسات لائقة.⁽³⁾

يعد قانون الشعوب مجموعة مبادئ مقيدة ننظم مجال العلاقات، ويصنف ضمن "الحرية السلبية، Negative Liberty"، نعتمد شرعيتها على الأسباب التي يمكن من

⁽¹⁾ جون راولز، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام، مرجع سابق، ص ١٨.

⁽²⁾ Allen Buchanan, Rawls's Law of Peoples: Rules for a Vanished Westphalian World, Op. Cit., P. 697.

⁽³⁾ جون راولز، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام، مرجع سابق، ص ٢٠.

اجلها، ان يصبح تقييد الحريات مقبولا. ويتوقع (راولز) ان يكون قانون الشعوب مقبولا لدى المجتمعات الليبرالية والمجتمعات الهرمية لأسباب اخلاقية، وليس للأسباب النفعية، والمصلحة الذاتية، والسلطة.^(١)

والسؤال المطروح هو ماذا يقصد بقانون الشعوب؟ وكيف يمكن الانتقال من العدالة على المستوى الداخلي الى العدالة العالمية؟ يرى (راولز) بان قانون الشعوب تصور سياسي محدد عن الحق والعدالة ينفق مع مبادئ ومعايير القانون الدولي والممارسات الدولية. وتُنشأ هذه المبادئ على اساس فكرة العقد الاجتماعي، فالنهج الذي يتبع قبل اختيار مبادئ الحق والعدل، والإنفاق على تلك المبادئ، هو الى حد ما نفس النهج سواء في حالة مجتمع محلي او في حالة المجتمع الدولي".^(٢)

ان قانون الشعوب مختلف عن (نموذج نظام ويسنغاليا) من خلال الاعتراف بان السيادة مقيدة بضرورة احترام حقوق الإنسان الأساسية وحظر الحرب العدوانية.^(٣) فالأمر الذي يميز الشعوب عن الدول هو ان الشعوب لا تُنطبق عليها حقوق السيادة التقليدية، التي تُمنح الدول الحق في شن الحرب لتحقيق اغراضها السياسية، وكذلك تُمنح للدولة استقلالا ذاتيا معيناً في التعامل مع شعبها ذاته. فقانون الشعوب يقيد السيادة المحلية للدولة، اي حقها المزعوم في ان تفعل ما نشاء بشعبها داخل حدودها.^(٤)

⁽¹⁾ Farid Abdel-Nour, **From Arm's Length to Intrusion: Rawls's "Law of Peoples" and the Challenge of Stability**, The Journal of Politics, Vol. 61, No. 2 (May, 1999), P. 315. Published by Cambridge University Press, Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/2647506>.

⁽²⁾ جون راولز، **قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام**، مرجع سابق، ص ١٧.

⁽³⁾ Allen Buchanan, **Rawls's Law of Peoples: Rules for a Vanished Westphalian World**, Op. Cit., P. 721.

⁽⁴⁾ جون راولز، **قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام**، مرجع سابق، ص ٤٥-٤٧.

يبدأ (راولز) من مبادئ ذات صلة بالعلاقات بين المجتمعات القائمة في عالم السياسة الدولية. وهو يريد ان يرى ما اذا كنا نستطيع، وبعد تفكير مناسب، تبرير نوازن يعكس المبادئ التقليدية للسلام والنساح المنصوص عليها في القانون الدولي العادي. وهكذا، بدلا من الإعتماد على مبادئ العقد الإجماعي، قام باختبار المبادئ لمعرفة ما اذا كان بإمكانها الإستجابة للمخاوف الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان والإستقرار في (يونوبيا واقعية).⁽¹⁾

يقدم (راولز) مجموعة مبادئ للقانون الدولي، ويجادل بأنه يمكن الإنفاق عليها سياسيا، من قبل المجتمعات التي نعيش في ظل مجموعة من المؤسسات السياسية، ونملك مجموعة من المعتقدات الثقافية المسنقرة. ويرى بان حقيقة (التعددية المعقولة، Reasonable Pluralism) بين شعوب التي نعيش في ظل الدول الديمقراطية الليبرالية والدول الهرمية التي نحترم حقوق الإنسان، نستخدم فكرة العقل العام لتطوير اجماع منداخل بشأن الوصول الى مبادئ في العلاقات الدولية.⁽²⁾

ويحدد ثمانية مبادئ منعارف عليها للعدالة بين شعوب حرة وديمقراطية، وهي:⁽³⁾

١. الشعوب حرة ومستقلة، كل شعب يحترم حريات واسقلال الشعوب الأخرى.
٢. يجب على الشعوب ان نحترم المعاهدات والنهجات.
٣. الشعوب على قدم المساوات وهي اطراف في الانفاقيات التي نلتزم بها.
٤. نحترم الشعوب واجب عدم التدخل.
٥. الشعوب لها الحق في الدفاع عن النفس، لكن ليس لها الحق في شن الحرب او التحريض عليها.
٦. نحترم الشعوب حقوق الإنسان.

(1) Michael W. Doyle, One World, Many Peoples: International Justice in John Rawls's the Law of Peoples, Op. Cit., P. 113.

(2) Brooke Ackerly, John Rawls: An Introduction, The Journal of Perspectives on Politics, Vol. 4, No. 1 (March, 2006), P. 77. Published by American Political Science Association (APSA), Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/3688627>.

(3) جون راولز، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام، مرجع سابق، ص ٥٥.

٧. نلتزم الشعوب بقيود معينة محددة في ممارسة الحرب.

٨. يجب على الشعوب مساعدة الشعوب المغلوبة على امرها التي نعيش تحت وطأة

ظروف غير مواتية، نمنعها من ان يكون لها نظام اجتماعي وسياسي عادل او سمح. ولكن اذا سالنا هل هذه المبادئ تمثل مفناحا واقعيا لسلوك الشعوب؟ يجب (راولز) بنعم. ويرفض افتراضات النظرية الواقعية المرتبطة بنوازن القوى، ويدعو الى نظرية "السلام الديمقراطي" والأمن المتبادل والتسامح التي توفر الأساس السياسي الواقعي للمبادئ الثمانية لقانون الشعوب بين الشعوب الليبرالية الصديقة. ولكن القضايا الأكثر اشكالية نلتعلق بواجبات الشعوب الليبرالية تجاه الشعوب الأخرى الأقل حظا (واجبات اعادة التوزيع للفقر العالمي) والعلاقات بينهم وبين الشعوب غير الليبرالية.^(١) واذا نظرنا في المبادئ نجد انها نحتوي على الأقل على ثلاثة مواقف اساسية، وهي: **اولا:** ان المجتمعات الثرية عليها واجبات لمساعدة المجتمعات الأخرى للنجاة من الأعباء التي تقع على عاتقهم، وانه يعتقد ان في بعض الظروف هذه الواجبات قد نطلب النقل الدولي للثروة. **ثانيا:** في نصريحات عن حقوق الإنسان، يرى ان الشعوب لديهم الحقوق الأساسية في العيش، والحكومة التي نفضل في احترام الحقوق الأساسية لشعبها قد نجعل نفسها عرضة للتدخل الخارجي المبرر. **ثالثا:** يلاحظ ان قانون الشعوب بصيغتها الحالية غير مكتملة، وان استكمالها نحتاج لمبادئ لتنظيم افضل للتعاون الدولي، على سبيل المثال: معايير التجارة العادلة، وذلك لضمان "انه في جميع المجتمعات الليبرالية السمحة والمعقولة، فان الإحتياجات الأساسية للشعب سيتم تلبينها". كل موقف يقدم سببا حول فائدة ان ندعم المواطنين في الدول الغنية السياسات الرامية الى مساعدة بعض المجتمعات الفقيرة لتحسين مستوى معيشة شعوبها.^(٢)

(1) Michael W. Doyle, One World, Many Peoples: International Justice in John Rawls's the Law of Peoples, Op. Cit., P. 113.

(2) Charles R. Beitz, Cosmopolitanism and Global Justice, The Journal of Ethics, Vol. 9, No. 1/2, (2005), PP. 20-21. Published by Springer, Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/25115813>.

وبناء على هذه المبادئ يفترض قانون الشعوب ان كل مجتمع لديه ضمن سكانه مجموعات كافية من القدرات البشرية، كل منها بعدد كاف بحيث يكون لدى المجتمع قدرات من الموارد البشرية نستطيع ان نحقق اقامة مؤسسات عادلة.⁽¹⁾ معنى هذا ان دائرة العدالة يمكن ان نوسع عبر الإنزقال من البنية الأساسية المحلية الى البنية الأساسية العالمية، وفي هذا الصدد يحدث (راكس مارتن) عن وجود بنية اساسية عالمية او دولية لأن العلاقات بين الدول قائمة على الترابط فيما بينها اصلا، غير ان هناك من يرى عكس ذلك تماما، بحيث لا يمكن الحديث عن مجتمع عالمي، لأنه لا يمكن الحديث عن بنية سياسية موحدة، ومن بين من يقول بهذا (صامويل فريمان) الذي يعتقد بانه لا توجد بنية اساسية عالمية لأنه ليس هناك مؤسسات عالمية اساسية ولا مؤسسة دولة عالمية، ولا نظام عالمي قانوني مستقل، ولا قانون تعاقدي عالمي مستقل.⁽²⁾

ولكن يرى البعض بان قانون الشعوب، لا يمكن ان يقودنا الى تقديم حل لإثنين من اهم المواضيع في مجال النظرية الأخلاقية للقانون الدولي، والتي نحتاج الى المعالجة **وهما:** العدالة التوزيعية العالمية والصراعات داخل الدول. واخفق (راولز) في تقديم مساهمة في هذه المواضيع بسبب نظريته التي تقوم على انكار اثنين من السمات الأساسية للعالم الذي نقدم النظرية الأخلاقية القانون الدولي للتعامل معه، وهما: حقيقة ان هناك بنية اساسية عالمية وحقيقة ان سكان الدول ليست "الشعوب" بالمعنى الراولزي، ولكن هي مكونات من مجموعات مختلفة، نمتلك في كثير من الأحيان وجهات نظر مختلفة ومنضاربة بشأن العدالة والخير، فضلا عن مواقف منضاربة حول شرعية الدولة نفسها الى حد ما.⁽³⁾

(1) جون راولز، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(2) نوفل الحاج لطيف، جدل العدالة الإجتماعية في الفكر الليبرالي: جون رولز في مواجهة التقليد

المنفعي، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥، ص ٣٠١.

(3) Allen Buchanan, Rawls's Law of Peoples: Rules for a Vanished Westphalian

World, Op. Cit., P. 721.

ومن جهة أخرى هناك من يوجه انتقاد آخر بان (قانون الشعوب) اغفل مشكلات ملحة ومصيرية في الفلسفة الأخلاقية والسياسية، على الرغم من انها تُربط بصلب العدالة السياسية، بصفها عدالة مؤسسات، وبالعدالة بين الأجيال التي يعبر عنها مبدأ النوفيراث، ومنها واهمها على الإطلاق اسئلة الإيكولوجيا (Ecology) والفلسفة البيئية (Environmentalism). والسؤال عن العدالة بين الأجيال ينقل الى سؤال العدالة بين الشعوب.^(١)

خامسا: العدالة العالمية وتحقيق السلام الديمقراطي المستقر

لقد عمل (راولز) على بلورة ملامح رؤية جديدة للعلاقات الدولية بين الحضارات والشعوب، اساسها التعاون والنعايش السلمي بعيدا عن مظاهر العنف والحرب والخطرة وعلاقات القوة والهيمنة. واطلاقا من ذلك، يريد من خلال مشروع اعادة صياغة القانون الدولي وناسيحه، احداث قطيعة مع النظرية الواقعية التي سيطرت على التفكير الفلسفي في مجال العلاقات الدولية.^(٢)

ومن هنا ينحاز (راولز) الى النظرية الليبرالية والسلام الديمقراطي في العلاقات الدولية، ويذهب الى ان فكرة مجتمع عادل لشعوب جيدة التنظيم فكرة لن يكون لها مكان مهم في نظرية للسياسة الدولية الى بوجود مثل هذه الشعوب، وتعلمها التنسيق بين حكوماتها لتحقيق تعاون اجتماعي واقتصادي وسياسي اوسع نطاقا. وعندما يحدث ذلك، كما نوقع (كانث)، سيكون مجتمع الشعوب مجموعة شعوب راضية باحوالها.

^(١) محمد عثمان محمود، العدالة الإجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر: بحث

في نموذج رولز، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ٢٧٦ - ٢٧٨.

^(٢) منير الكشو، العدالة الدولية في الفكر الأمريكي المعاصر: جون راولز نموذجا، مجلة (الف)،

نصدر عن قسم الأدب الإنجليزي والمقارن، الجامعة الأمريكية في القاهرة، العدد: ٣١، لسنة (٢٠١١)،

ص ١٥٣. متاح على موقع (JSTOR) على الرابط:

Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/23216066>

وحرصا من تلك الشعوب على مصالحها الأساسية لن يكون لديها سبب يدعوها للدخول في حرب ضد بعضها البعض. فالدوافع المعنادة للحرب لن يكون لها وجود؛ لن يسعى اي من تلك الشعوب الى ان يرغم شعبا آخر على تغيير عقيدته الدينية، او يسعى الى التوسع بغزو اراضي غيره، او الى ان تكون له هيمنة سياسية على شعب آخر. نستطيع تلك الشعوب ان نحقق كل احنياجانها ومصالحها الاقتصادية عن طريق المفاوضات والنجارة.^(١)

ونلاحظ انه مع رفضه للنظرية الواقعية ولكن لا ينفق تماما مع النظرية الليبرالية الماخوذة من المدرسة النفعية، والنظر الى العلاقات الدولية وفق ما قد ينحصل من منفعة شاملة نجنيها المنظومة الدولية ككل من تلك العلاقات، لا وفق المصلحة الخاصة بكل شعب وكل دولة على حدة. يرى (راولز) ان هذه النظرية تظل قاصرة عن توفير اطار نظري يمكن ان يسوغ علاقات دولية متكافئة بين الشعوب، ويبعد نهائيا شبح الحرب. لأن مبدا (اكبر سعادة لأكبر عدد)، ينج عنه نهميش العدالة في العلاقات بين الدول وجعل التضحية بالأقلية من الشعوب امرا مبررا مادام فيه منفعة عامة نحصل للأغلبية. وينبنى (راولز) الوجهة التعاقدية التي لا نضع العلاقات بين الشعوب والأمم على صعيد غقتصادي فقط، بل نضعها على صعيد سياسي ينطلق من مسلمة اخلاقية اساسية، وهي ان كل الشعوب اللائقة والمثعقلة شريكة في نظام تعاون في المجتمع الدولي.^(٢)

ويوضح (راولز) بان نظرية السلام الديمقراطي الليبرالي يجمع بين فكرتين: **الفكرة الأولى**، يمكن للبشر ان يغيروا المؤسسات الإجتماعية والسياسية، وهذه الفكرة ادت الى التحرك نحو الديمقراطية في القرن الثامن عشر. فالمؤسسات الإجتماعية والسياسية

^(١) جون راولز، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام، مرجع سابق، ص ٤٠.

^(٢) للمزيد ينظر: منير الكشو، العدالة الدولية في الفكر الأمريكي المعاصر: جون راولز نموذجا، مرجع سابق، الصفحتان ١٥٤ و ١٥٥.

يمكن مراجعتها واصلاحها بهدف جعل الشعوب اكثر سعادة واكثر رضى. **والفكرة الأخرى** هي فكرة الأخلاق الحميدة عند (مونيسكيو)، فكرة ان المجتمع النجاري ينجه الى ان يصوغ لدى مواطنيه فضائل معينة مثل الاجتهاد في العمل والنشاط والحرص على المواعيد والاسنقامة والأمانة، كما ان التجارة تُؤدي الى السلام. ونتيجة للفكرتين فالبحث عن السعادة والإلتزام بالأخلاق الحميدة يُؤديان الى السلام، ويسمي (ريموند آرون R. Aron) حالة السلام هذه (السلام بالرضى) كنقيض لحالتي (السلام بالقوة) و(السلام بالعجز).⁽¹⁾

ويؤكد كل من (جون اونيل) و(بروس روسيت) هذه الرؤية الليبرالية للسلام بين الشعوب والدول، ويذهبان الى انه هناك ثلاثة عوامل تُقلل من احتمال الصراع بين الأمم، وهي: ديمقراطية مشتركة، وتجارة متبادلة وعضوية في منظمات اقليمية ودولية.⁽²⁾

لكن (راولز) لم يدعي ابدا ان هناك حجة فلسفية للديمقراطية الليبرالية على الجميع ان يؤكدا عليها ويلتزموا بها. لذلك ليس من قبيل الصدفة انه عنون اول كتاب له بعنوان (نظرية في العدالة، A Theory of Justice) وليس (نظرية العدالة، The Theory of Justice).⁽³⁾ ولا يشترط ان تكون المجتمعات كلها ليبرالية حتى نصل الى السلام الديمقراطي المستقر، بل يكفي ان تكون هذه المجتمعات لائقة وجيدة التنظيم،

⁽¹⁾ جون راولز، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام، مرجع سابق، ص 64-70.

⁽²⁾ John R. Oneal and Bruce M. Russett, The Classical Liberals Were Right: Democracy, Interdependence, and Conflict, 1950-1985, The Journal of International Studies Quarterly, Vol. 41, Issue. 2, (Jun. 1997), P. 267. Published by: Wiley, Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/3013934>

⁽³⁾ David A. Reidy, Rawls on International Justice: A Defense, The Journal of Political Theory, Vol. 32, No. 3, (June, 2004), P. 313. Published by Sage Publications, Inc., Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/4148156>.

فالشعب اللائق والسلم يجب ان يحترم قوانين السلام، وان يكون نظامه القانوني نظاما يحترم حقوق الإنسان ويفرض واجبات والنزاهة على جميع الأشخاص الذين يعيشون في اراضيه. يجب كذلك ان ينفق نظامه القانوني مع تصور مشترك للعدالة كخير عام.^(١)

إذا ان ظروف العدالة هي تلك الظروف التي نحيط بنا والتي نجعل التعاون ممكنا وضروريا في الوقت نفسه. ويقسم (راولز) تلك الظروف الى فئتين: **الأولى: الظروف الموضوعية:** وهي ثلاثة: ندرة معدلة في الموارد، ومنطقة جغرافية مشتركة، والقدرة على مساعدة او ايداء بعضنا البعض. **الثانية: الظروف الذاتية:** وهي تكون من اثنين: الناس غير مهتمون بشكل متبادل، ولديهم مطالبات متضاربة. ومن خلال هذه الظروف الخمسة، نحن نوجه نحو التعاون باعتباره الوسيلة الأكثر عقلانية لتحقيق غاياتنا الفردية. وهذا، في جوهره، هو المجتمع الذي يحدده (راولز) باعتباره مشروع تعاوني لتحقيق المنفعة المتبادلة. والمبادئ التي نؤودنا الى ثمار هذا المشروع هي مبادئ العدالة.^(٢)

يستخدم (راولز) اجراءاته البنائية لتطوير مبادئ العدالة بالنسبة للعلاقات بين المجتمعات "قانون الشعوب"، التي نعد بمثابة قواعد معيارية لقياس القانون الدولي الوضعي والمؤسسات بين المجتمعية. وجوهر حجه هو ان هذه المبادئ هي مقبولة للمجتمعات الليبرالية (الغربية) والمجتمعات الهرمية (غير الغربية). وبهذا الحال، يكون قد اثبت ان "المذهب الليبرالي هو عالمي في انتشارها". دون ان يسقط في فخ المركزية العرقية وفرض المفاهيم الليبرالية على السياقات غير الليبرالية. عندئذ يمكن

^(١) جون راولز، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام، مرجع سابق، ص ١٠٠.

^(٢) Frank J. Garcia, Globalization, Global Community, and the Possibility of Global Justice, Boston College Law School, Legal Studies Research Paper Series, No. 59, (February, 2005), P. 14-15, Stable URL: <http://ssrn.com/abstract=661564>.

تبرير موقف الليبراليين في استخدام هذه المعايير للحكم على المؤسسات بين المجتمعية، مع الاعتراف بان عالمنا يتميز بالتعددية الأخلاقية.⁽¹⁾ وهنا يثار سؤال حول: اي الشعوب يمكن ان نشارك في مجتمع الشعوب، ونناقش المبادئ الثمانية للنظام الدولي؟ واي الشعوب من المحتمل ان يختار هذه المجموعة من المبادئ ولها خياراتها ان نحرّم بعضها البعض وبشكل موثوق؟ فبينما يقلص البعض من الكاننيين الجدد، مجموعة هذه الشعوب، لحنوي فقط على كل من ينجح في اختبار الديمقراطية التمثيلية، وحماية الحقوق الفردية المقررة قانونا. يرى (راولز) خلافا لهم، ان مجموعة الشعوب الجيدة التنظيم، ينبغي ان نضمن ليس فقط الشعوب الليبرالية ولكن ايضا غيرها من الشعوب الجيدة التنظيم ويسمياها (المجتمعات اللاذقة).⁽²⁾

ولكي نكون الشعوب غير الليبرالية مقبولة، يشترط رولز ان نملك صفات معينة؛ منها:⁽³⁾

١. الا يكون للمجتمع اهداف عدوانية.

٢. يتكون الشرط الثاني من ثلاثة اجزاء:

(1) Farid Abdel-Nour, From Arm's Length to Intrusion: Rawls's "Law of Peoples" and the Challenge of Stability, Op. Cit., P. 313-314.

(2) Michael W. Doyle, One World, Many Peoples: International Justice in John Rawls's the Law of Peoples, Op. Cit., P. 114.

(3) شيماء عبدالعزيز الشامي، العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي الغربي: العدالة "الكوسموبوليتية" عند جون رولز انموذجا، مقال على موقع مؤسسة (مؤمنون بلا حدود)، بتاريخ (٢٠١٥/٣/٦) على الرابط: <http://mominoun.com/articles/categories3?page=6>

أ. ان يمتلك المجتمع نظاما قانونيا ينسجم مع فكرته للعدالة، ويؤمن بحقوق الإنسان الأساسية للمواطنين بوصفه حقا للحياة والحرية والملكية والمساواة بين المواطنين.

ب. وهذا النظام القانوني يجب ان يحدد واجبات والنزومات اخلاقية على كل الشعوب بما يناسب وفكرتهم المشتركة عن الخير، ولديهم القدرة على التعلم الأخلاقي.

ج. على المسؤولين القضائيين ان يعتقدوا بوجود فكرة الخير المشتركة تلك، وان يسنرشدوا بها.

ان فكرة الإنحداد الديمقراطي الدولي للديمقراطيات الليبرالية وجماعات المصالح هو في الحقيقة الأساس الدائم الوحيد لبناء السلام والعدالة. وحتى يصبح هذا الانحداد واقعا (وليس لدينا سبب للاعتراف انه لا يمكن تحقيقه)، فان النسامح الكامل والثقة بين الدول لا نزال بعيدة المنال.⁽¹⁾ ويؤكد (راولز) بانه يسير على خطى (كان) في الاعتقاد بان قيام حكومة للعالم سيكون اما اسنبدادا عالميا او فيما عدا ذلك سننشا امبراطورية هشة نمزقها الصراعات الأهلية المنوالية حيث نسعى النظم والشعوب المنعددة الى اسنعادة حرينها واسنقلالها السياسي. ولكن قد ننشا انواع عديدة مختلفة من النظم نضخ لحكم قانون الشعوب ويعهد اليها بتنظيم النعاون بين الشعوب والقيام بواجبات محددة منفقة عليها.⁽²⁾

⁽¹⁾ David Ingram, **Between Political Liberalism and Postnational Cosmopolitanism: Toward an Alternative Theory of Human Rights**, The Journal Political Theory, Vol. 31, No. 3 (June, 2003), P. 387. Published by Sage Publications, Inc., Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/3595680>.

⁽²⁾ جون راولز، **قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام**، مرجع سابق، ص ٥٤.

ويذكر (راولز) بعض القيود على الشعوب التي لا تدخل في نطاق المجتمعات الجيدة التنظيم، فمثلا يرى ان مبدأ عدم التدخل مبدا مناسب لمجتمع شعوب الجيدة التنظيم فانه لا يصلح في حالة مجتمع شعوب غير منظمة تستوطن فيها الحروب ونعم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.^(١) الدول الخارجة عن القانون هي دول لا نحترم المبادئ الثمانية وننهدك حقوق الإنسان بانظام. لذلك، فانها لا نستحق التسامح والإحترام من قبل الشعوب الليبرالية. ونحث الظروف القصوى، قد نكون التدخل ضده مبررا من اجل منع او وقف الإبادة الجماعية او الإنتهاكات الخطيرة الأخرى لحقوق الإنسان.^(٢)

وهنا يجادل (نشارلز بينز، Charles Beitz) الذي قام بتوسيع نظرية العدالة على صعيد العلاقات الدولية، بان الفكرة القائلة ان الدول يجب ان نحترم بوصفها مصدر اهداف مستقلة ويجب بالنالي عدم التدخل فيها، ننع عن محاكاة لفكرة ان الأشخاص الأفراد يجب احترامهم ككائنات مستقلة. الا ان هذه المحاكاة مخطئة. فما يحاكي استقلالية الفرد على مستوى الدول هو تطابق مؤسسانها الأساسية مع مبدأ العدالة المناسب، ان مبدأ استقلالية الدول، لا يمكن تفسيره بشكل صائب من دون النظر الى اعتبارات العدالة الاجتماعية التي يعتقد انها تنتمي الى نظرية الدولة السياسية.^(٣) ويضيف (بينز) انه لا يوجد دليل على انه بطريقة ما وردت ان من طبيعة الأشياء ان يظل الناس عاجزين عن تطوير حوافز كافية للإمثال او تطوير مؤسسات قادرة على تطبيق المبادئ العالمية ضد المخالفين والمنهكين لتلك المبادئ. انا لا ادعي ان هذه

^(١) جون راولز، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام، مرجع سابق، ص ٥٦.

^(٢) Michael W. Doyle, One World, Many Peoples: International Justice in John Rawls's the Law of Peoples, Op. Cit., P. 115.

^(٣) مارتن غريفيش، خمسون مفكرا في العلاقات الدولية، دبي، ترجمة وطبع مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨، ص ١١٤.

سنكون سهلة او اننا يمكن ان ننتوق الآليات التي نحققها بسرعة. لأن ما نطلبها النظرية المثالية - في العالم الواقعي للعلاقات الدولية - ليست هذه، بل انها لا نطلب سوى ان التغييرات اللازمة تكون ممكنة.^(١) ويدافع عن مفهوم كسمبوليني راديكالي في العدالة الدولية ضد ما يدعوه "اخلاقيات مفهوم الدولة". ويرى انه ما من سبب لخصر مبادئ العدالة، في العلاقات بين المواطنين ضمن الحدود الإقليمية الخاصة بالدولة ذات السيادة. ومن وجهة نظر اخلاقية، نعتبر الحدود الإقليمية اعنباطية، ونتيجة المتغيرات التاريخية وليس نتيجة المشاورات الأخلاقية.^(٢)

ويذهب (راولز) اكثر من ذلك بالقول: بانها ليس لشعب الحق في تقرير المصير او الحق في الانفصال على حساب اخضاع شعوب اخرى. كذلك لا يجوز لشعب ان يحتج على ادائه من المجتمع العالمي اذا كانت مؤسساته المحلية تنتهك حقوق الإنسان، او تقيّد حقوق الأقليات. حق شعب في الاستقلال وفي تقرير المصير ليس درعا يحميه من تلك الإدانة، ولا حتى من تدخل قسري بواسطة شعوب اخرى في الحالات الجسيمة".^(٣)

ويحدد (راولز) المبادئ التي تقيّد السلوك في الحرب المشروعة بسنة مبادئ اساسية، وهي:^(٤)

١. الهدف من حرب مشروعة (عادلة) يشنها شعب جيد التنظيم هو السلام الدائم والعدل بين الشعوب.

٢. لا نسن الشعوب الجيدة التنظيم حربا ضد بعضها البعض.

(1) Charles R. Beitz, Political theory and international relations, (New Jersey, Princeton University Press, 1999), P. 156.

(2) مارتن غريفيش، خمسون مفكرا في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١١٣.

(3) جون راولز، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام، مرجع سابق، ص ٥٦.

(4) جون راولز، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام، مرجع سابق، ص ١٣٥-١٣٦.

٣. في سلوك الحرب، يجب ان تُفرق الشعوب الجيدة التنظيم بين ثلاث مجموعات: زعماء وساسة الدولة الخارجية على القانون، وجنود هذه الدولة، ثم سكانها من المدنيين. (المسئولية تُقع على الحكام).

٤. يجب على الشعوب الجيدة التنظيم ان تُحترم حقوق الإنسان للمدنيين والعسكريين على السواء في الجانب الآخر بقدر ما يكون ذلك ممكنا.

٥. ان الشعوب الجيدة التنظيم بمقتضى ما تقوم به من اعمال وما يصدر عنها من بيانات، تُبشر في اثناء الحرب، عندما يكون ذلك ممكنا، بنوع السلام الذي تُهدف اليه ونوع العلاقات التي تُسعى اليها.

٦. التفكير العملي حول الوسيلة والغاية يجب دائما ان يكون له دور محدود في الحكم على سلامة وصحة فعل او سياسة. ويجب ان يكون دائما في اطار المبادئ والافتراضات التي سبق بيانها، وان يلتزم بهذه المبادئ والافتراضات التزاما دقيقا.

ولكن نُشير (المجتمعات المثقلة الكاهل، Burdened Societies) قضايا مختلفة جدا. فهي ليست تُوسعية او عدوانية، ولكنها تُفقر الى المؤسسات والثقافة السياسية، والموارد المادية، وراس المال المادي والبشري اللازم لتصبح جيدة التنظيم. ان الشعوب الجيدة التنظيم عليها واجب المساعدة لمساعدة المجتمعات المثقلة لتتقدم الى مستوى جيدة التنظيم.⁽¹⁾

يرى (راولز) على الشعوب الجيدة التنظيم واجب مساعدة المجتمعات المغلوبة على امرها. ولكن هذا لا يعني ان الطريقة الوحيدة او المثلى للقيام بهذا الواجب هو اتباع مبادئ العدالة التوزيعية لمعالجة او نُصحح اوجه التفاوت واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بين المجتمعات. فقد تُباين مستويات الثروة والرفاهية بين المجتمعات، ومن المفترض ان يحدث هذا التباين، ولكن ليس الغرض من واجب المساعدة لتلافي

(1) Michael W. Doyle, One World, Many Peoples: International Justice in John Rawls's the Law of Peoples, Op. Cit., P. 115-116.

هذا النباين. فليست جميع المجتمعات المغلوبة على امرها مجتمعات فقيرة، كما ان المجتمعات الجيدة التنظيم ليست كلها غنية. اي مجتمع بموارد طبيعية قليلة وقدر متواضع من الثروة يمكن ان يكون جيد التنظيم، اذا كانت ثقاليده السياسية ونظمه القانونية وبنية الملكية والطبقات فيه، مع ما يستند اليه هذا كله من معتقدات وثقافة اخلاقية ودينية، يمكنها ان تساند قيام مجتمع ليبرالي او مجتمع سمح.⁽¹⁾ بشكل عام هناك ثلاثة اعراضات عامة تُقدم ضد استنتاجات (راولز) في قانون الشعوب:

الأولى: نُتعلق بحقوق الإنسان: وجه النقد هو انه يضم في مبادئ العدالة الدولية مذهباً رقيقاً جداً في مجال حقوق الإنسان، وانه يجب ان نُحل محلها عقيدة ليبرالية ديمقراطية اكثر قوة، بحيث نُؤكد على حق الإنسان في حكومة ديمقراطية او المساواة السياسية او توزيع الرفاهية في السلع الاقتصادية او المادية بالمساواة. **الثانية: نُتعلق بالعدالة الاقتصادية:** كما هو الحال مع حقوق الإنسان، فالإعراض هنا ايضاً هو انه يقدم مذهباً منساهلاً للعدالة الاقتصادية العالمية. لأنه يسمح بشكل خطأ للشعوب في تنظيم اقتصاداتها المحلية بطرق غير مقبولة، واكثر من ذلك انه يرفض بشكل خاطئ اية قيود على اساس العدالة على نمو عدم المساواة الاقتصادية بين الشعوب في الاقتصاد العالمي. **الثالثة: نُتعلق بالمؤسسات الدولية:** لأنه لا يطلب من المؤسسات الدولية العالمية والإقليمية، مثل: (الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الدول الأمريكية) ان نُنظم امورها الداخلية بطرق ديمقراطية. بدلا من ذلك، فان (راولز) يعد تلك المؤسسات بمثابة الجمعيات النطوعية التي نُنظم نفسها وفقا لشروط الأطراف، نظراً لمصالحهم، وقدرتهم على الإنفاق.⁽²⁾

⁽¹⁾ جون راولز، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام، مرجع سابق، ص ١٤٦.

⁽²⁾ David A. Reidy, Rawls on International Justice: A Defense, Op. Cit., P. 293.

ومن جهة أخرى فإن استخدام (راولز) الخاص لمصطلح "الشعوب" له ثبعانه، فمثلا قد يؤدي البعض الى الإعتراف بأنه يحدث عن كل المجموعات التي تشكل مجتمعات متميزة، وتوحدت بواسطة النعاطف المشترك او مفاهيم العدالة والخير، بدلا من تلك التي نتمتع باعلى مستوى من التنظيم السياسي وهي (الدولة). ولكن لو امعنا النظر فانه لا نجد في قانون الشعوب ان (راولز) يشير الى ان الشعوب غير المنظمة في الدول لها حق المشاركة على قدم المساواة في مجتمع الشعوب الذي تم تطويره لقانون الشعوب. ولكن باستخدام مصطلح "الشعوب" بدلا من فقرة "الشعوب المنظمة في دول"، فان (راولز) يحدث ارباكا، لأن مصطلح "الشعب" غالبا ما نستخدم للإشارة الى الجماعات العرقية او الوطنية، بما في ذلك تلك التي نؤنقر الى الدول، وهنا قد يقرأ (راولز) بأنه يقدم نظرية اكثر راديكالية في العلاقات الدولية، نظرية قد ننسب العديد من صلاحيات السيادة، بما في ذلك حق تقرير المصير، لمئات، ان لم يكن الآلاف، من المجموعات الموجودة داخل حدود الدولة، والتي لا نمتلك دولا خاصة بها.⁽¹⁾

واخيرا اننقد (راولز) في قانون الشعوب، بأنه يعيد النظر في مسألة العقل العام، لكنه يضاعف من الارتياب فقط، لأنه يكرر الزعم بان العقل العام هو سياسي وليس مينافيزيقي وانه لا يملك شيئا لينعامل مع المعنقدات المثيرة للجدل المتعلقة بالطبيعة البشرية والمفاهيم الأخلاقية والفلسفية والدينية الشاملة. ولكنه يرى ان العقل العام يحدد "الحقوق الأساسية المنساوية والحريات لجميع المواطنين"، وهذه تبدو مثل مطالبة اخلاقية مع جذور مينافيزيكية.⁽²⁾

(1) Allen Buchanan, Rawls's Law of Peoples: Rules for a Vanished Westphalian World, Op. Cit., P. 699.

(2) Peter Berkowitz, John Rawls and the Liberal Faith, The Journal of The Wilson Quarterly, Vol. 26, No. 2 (Spring, 2002), P. 67. Published by Wilson Quarterly, Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/40260604>.

الخاتمة والإستنتاج

بعد الإنهاء من البحث يمكن تسجيل بعض النقاط والاسننجات المستخلصة منه:

١. نعد مساهمة (راولز) من اكثر المساهمات تأثيرا في الفلسفة السياسية المعاصرة في القرن العشرين، وذلك من حيث الكم وجعل موضوع العدالة محورا لكثير من الأعمال التي كُتبت بعده، ومن حيث الكيف في عمق نظريته (العدالة كإنصاف) ازاء المدرسة النفعية المسيطرة على الحقل.
٢. يحاول (راولز) مد جسر بين التقليد الليبرالي التعاقدى المنطلق من الحرية الإنسانية من جهة، والبحث عن المساواة الإنسانية والعدالة بوصفها إنصافا وواجب المجتمع والمؤسسات الإجتماعية والدولة تجاه الناس الأقل حضا ومركزا في المجتمع من جهة اخرى، مما عنون بانجاه (الليبرالية المساوائية) في الفلسفة السياسية الغربية.
٣. قدم (راولز) قائمة بمصطلحات ومفاهيم فلسفية وسياسية جديدة، اخذت معان ودلالات خاصة بها من واقع نظرية (العدالة كإنصاف) والشبكة المفاهيمية المنماسة والمنناغمة الناتجة عنها، مثل: (الوضع الأصلي، حجاب الجهال، الإجماع المنشابك، الليبرالية السياسية، المجتمعات الجيدة التنظيم، مبادئ قانون الشعوب، السلام الديمقراطي المستقر، اليونوبيا الواقعية وغيرها).
٤. بدا (راولز) نظريته في العدالة محلية وداخلية، ولكن مع تقدم الزمن والمراجعات التي الأجرئت للنظرية قام بتقديم نسخة للعدالة العالمية وكيفية تحويل المبادئ من الداخلي الى الدولي بل العالمي، وذلك في كتابه (قانون الشعوب) والمعالجات التي قدمها الكتاب.
٥. قدم (راولز) نموذجا مختلفا عن نموذج النظام الويسنغالي في العلاقات الدولية، ورجع الى روح المشروع الذي قدمه (كانث) لتحقيق السلام الدائم في العالم، وعليه رفض بقوة كل محاولات جعل العلاقات بين الدول مختزلة في الصراعات المستمرة بين القوى على القوة والمصالح الخاصة للدول.

٦. اعتمد (راولز) على الشعوب كفواعل في العلاقات الدولية بدلا من الدول التي نحنمي بالسيادة واحنكارها للقوة والعنف لنقوم بالحروب والنوسعات نحث عناوين ونبريرات شتى، والشعوب عنده ليست عدوانية ولا ندخل الحروب بل نحاول ان نصل الى السلام عن طريق الديمقراطية والعدالة.

٧. عرض (راولز) مجموعة من المبادئ للشعوب التي ندخل ضمن المجتمعات الليبرالية والمجتمعات الجيدة التنظيم عرفت (بالمبادئ الثمانية)، وهي بمثابة (الشروط الإيجابية للسلام) التي قدمها (كانث)، ووضع مجموعة من القيود التي يمكن ان نضيف ضمن ادبيات (الحرية السلبية) او القيود المفروضة على الحرب العادلة، وهي بمثابة رديف لـ(الشروط السلبية للسلام) عند (كانث).

٨. يحاول (راولز) ان يتجاوز مجرد الدعوة الى السلام الديمقراطي بين المجتمعات الليبرالية، بل يبشر بـ(السلام الديمقراطي المستقر) من خلال ايجاد التعاون بين الشعوب الليبرالية والجيدة التنظيم، ونحمل مسؤولياتها تجاه الشعوب المثقلة الكاهل بمد يد المساعدة لها من جهة، والقيام بصد الدول الخارجة عن القانون والندخل ان لزم الأمر من اجل ايقاف الإنهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ. الكتب:

١. انطوني دي كرسبني وكينيث مينوج، اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة ودراسة: د. نزار عبدالله، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.
٢. جاك لوكومث، الحرية والمساواة عن كتاب جون راولز: نظرية العدالة، في: جان فرانسوا دورثي، فلسفات عصرنا: ثياراتها، مذاهبها، اعلامها، وقضاياها، ترجمة: ابراهيم صحراوي، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩.
٣. جاكين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، ترجمة: د. عادل العوا، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، ٢٠٠١.
٤. جان جاك روسو، العقد الإجتماعي او مبادئ الحقوق السياسية، ت: خالد زعير، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٥.
٥. جمال مفرج، نظرية العدالة عند جون راولز، في: بومدين بوزيد (اعداد وثنسيق)، فلسفة العدالة في عصر العولمة، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩.
٦. جون راولز، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام، ت: محمد خليل، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٧.
٧. جون راولز، العدالة كإنصاف: اعادة صياغة، ت: د. حيدر حاج اسماعيل، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩.
٨. جون راولز، نظرية في العدالة، ترجمة: د. ليلي الطويل، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١١.
٩. ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفى ناصر، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (٣٨٧)، ابريل/ ٢٠١٢.

١٠. روبرت بنيويك وفيليب جرين، موسوعة المفكرين السياسيين في القرن العشرين، ترجمة: مصطفى محمود، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠.
١١. روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: د. علا ابوزيد، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣.
١٢. زهير الخويلدي، معان فلسفية، دمشق، دار الفرقد، ٢٠٠٩.
١٣. كولن فارلي، مقدمة في النظرية السياسية المعاصرة، ترجمة: د. محمد زاهي بشير المغربي، د. نجيب المحجوب الحصادي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ٢٠٠٨.
١٤. غنار سكيربك ونلز غيلجي، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة الى القرن العشرين، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢.
١٥. سنيفن ديلو وئيموثي ديل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبة، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠.
١٦. مارتن غريفيش، خمسون مفكرا في العلاقات الدولية، دبي، ترجمة وطبع مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨.
١٧. محمد عثمان محمود، العدالة الإجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر: بحث في نموذج رولز، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤.
١٨. نوفل الحاج لطيف، جدل العدالة الإجتماعية في الفكر الليبرالي: جون رولز في مواجهة التقليد المنفعي، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥.
١٩. ويل كيمليكا، مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، ت: منير الكشو، تونس، المركز الوطني للترجمة، ٢٠١٠.

ب. المراجع الإلكترونية:

٢٠. عبد الله السيد ولد اباه، نظرية العدالة لدى جون رولز: الأطروحة ونقادها، مجلة النسامح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في سلطنة عمان، العدد/٢٤، خريف ٢٠٠٨، متوفر على الرابط: <http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=562>

٢١. شيماء عبدالعزيز الشامي، العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي الغربي: العدالة الكوسموبوليئية" عند جون رولز انموذجا، مقال على موقع مؤسسة (مؤمنون بلا حدود)، بتاريخ (٢٠١٥/٣/٦) على الرابط: <http://mominoun.com/articles/categories3?page=6>

٢٢. د. صلاح علي نيوف، مدخل الى الفكر السياسي الغربي: الجزء الأول، على الموقع الإلكتروني للأكاديمية العربية في الدنمارك، على الرابط الإلكتروني: <http://www.ao-academy.org/library.html>

٢٣. محمد هاشمي، في مفهوم العدالة، مجلة مدارات فلسفية، العدد/١٣، تصدر عن الجمعية الفلسفية المغربية، ٢٠٠٨، على الرابط الإلكتروني: http://philosophiemaroc.org/madarat_13/madarat13_10.htm.

٢٤. منير الكشو، العدالة الدولية في الفكر الأمريكي المعاصر: جون راولز نموذجا، مجلة (الف)، تصدر عن قسم الأدب الإنجليزي والمقارن، الجامعة الأمريكية في القاهرة، العدد: ٣١، لسنة (٢٠١١)، ص ١٥٣. متاح على موقع (JSTOR) على الرابط الإلكتروني:

Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/23216066>

ثانياً: المراجع الإنجليزية:
أ. الكتب:

25.Charles R. Beitz, Political theory and international relations, (New Jersey, Princeton University Press, 1999).

26.John Rawls, Political Liberalism, (New York, Colombia University Press, 1993).

ب. المراجع الألكترونية:

27.Allen Buchanan, Rawls's Law of Peoples: Rules for a Vanished Westphalian World, The Journal of Ethics, Vol. 110, No.4, (July, 2000), Published by The University of Chicago Press, Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/10.1086/233370>.

28.Brooke Ackerly, John Rawls: An Introduction, The Journal of Perspectives on Politics, Vol. 4, No. 1 (March, 2006), Published by American Political Science Association (APSA), Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/3688627>.

29.Charles R. Beitz, Cosmopolitanism and Global Justice, The Journal of Ethics, Vol. 9, No. 1/2, (2005), Published by Springer, Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/25115813>.

30.David A. Reidy, Rawls on International Justice: A Defense, The Journal of Political Theory, Vol. 32, No. 3, (June, 2004), Published by Sage Publications, Inc., Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/4148156>.

31. David Ingram, Between Political Liberalism and Postnational Cosmopolitanism: Toward an Alternative Theory of Human Rights, The Journal Political Theory, Vol. 31, No. 3 (June, 2003), Published by Sage Publications, Inc., Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/3595680>.

32. Farid Abdel-Nour, From Arm's Length to Intrusion: Rawls's "Law of Peoples" and the Challenge of Stability, The Journal of Politics, Vol. 61, No. 2 (May, 1999), Published by Cambridge University Press, Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/2647506>.

33. Frank J. Garcia, Globalization, Global Community, and the Possibility of Global Justice, Boston College Law School, Legal Studies Research Paper Series, No. 59, (February, 2005), Stable URL: <http://ssrn.com/abstract=661564>.

34. John Rawls, Political Liberalism, Kantian Constructivism in Moral Theory, The Journal of Philosophy, Vol. 77, No. 9 (Sep. 9, 1980), <http://www.jstor.org/stable/2025790?origin=JSTOR-pdf>

35. John R. Oneal and Bruce M. Russett, The Classical Liberals Were Right: Democracy, Interdependence, and Conflict, 1950-1985, The Journal of International Studies Quarterly, Vol. 41, Issue. 2, (Jun. 1997), Published by: Wiley, Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/3013934>

36. Michael W. Doyle, One World, Many Peoples: International Justice in John Rawls's the Law of Peoples, The Journal of Perspectives on

Politics, Vol. 4, No. 1, (March, 2006), Published by American Political Science Association (APSA), Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/3688631>.

37. Peter Berkowitz, **John Rawls and the Liberal Faith**, The Journal of The Wilson Quarterly, Vol. 26, No. 2 (Spring, 2002), Published by Wilson Quarterly, Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/40260604>.

المخلص

نعد مساهمة (جون راولز) حول العدالة من أكثر المساهمات تأثيرا في الفلسفة السياسية المعاصرة في القرن العشرين، وذلك من حيث الكم والكيف في عمق نظريته وما كتب عنها ناييدا ورفضاً، وتربط نظريته بين نمجيد الحرية وفقاً للتقليد الليبرالي وضرورة المساواة كإنصاف تجاه الناس، وعرفت نظريته بـ(الليبرالية المساواتية) في الفلسفة السياسية الغربية.

ينطلق هذا البحث من سؤال حول امكانية تطبيق مبادئ نظرية (راولز) في العدالة على المستوى العالمي، من اجل تحقيق العدالة بين الشعوب المختلفة، ومن هنا يفترض البحث ان مساهمته حول العدالة العالمية تصلح ان تكون نواة لبناء نظرية للعدالة على المستوى العالمي.

يبدأ (راولز) نظرية في العدالة بصيغة داخلية، ولكنه قدم نسخة للعدالة العالمية في كتابه (قانون الشعوب)، منطلقاً من روح مشروع (ايمانويل كانث) لتحقيق السلام الدائم، ويركز على الشعوب كفواعل في العلاقات الدولية بدلا من الدول ذات السيادة التي نحتكر القوة وتقوم بالحروب، والشعوب عنده ليست عدوانية ولا تدخل الحروب بل نحاول ان نصل الى السلام عن طريق الديمقراطية والعدالة.

عرض (راولز) مجموعة من المبادئ للشعوب التي تدخل ضمن المجتمعات الليبرالية والمجتمعات الجيدة التنظيم، ووضع مجموعة من القيود المفروضة على الحرب العادلة، ويحاول ان يتجاوز مجرد الدعوة الى السلام الديمقراطي بين المجتمعات الليبرالية، بل يبشر بـ(السلام الديمقراطي المستقر) من خلال ايجاد التعاون بين الشعوب الليبرالية والمجتمعات الجيدة التنظيم، ونحمل مسؤولياتها تجاه الشعوب المثقلة الكاهل بمد يد المساعدة لها من جهة، والقيام بصد الدول الخارجة عن القانون والتدخل ان لزم الأمر من اجل إيقاف الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

پوخته

نیزه که ی بیرمندی ئەمریکی (جۆن راولز) له باره ی ئیۆری دادپهروهه به یه کێک له به شداریه پرکاریه گه ربیه کان داده نرێت له فه لسه فه ی سیاسی هاوچه رخی سه ده ی بیسندا، له هه ردوو لایه نی چه ندی نی (ئه وانه ی که له باره یه وه دواون) و چۆنه ئیه وه (گۆرینی ئاراسنه ی لیدوان له باره ی دادپهروهه وه)، به لایه نگران و ره خنه گرانیه وه، چونکه ئیۆره که ی له لایه ک نازادی مرۆف به زر زاده گرێت به هۆی پیشینه ی له نرادسیۆنی لیبرالدا ههروه ها له لایه کی نره وه جه خت له یه کسانیش ده کانه وه له نیتوان خه لکدا، به م کۆکردنه وه یه ی (نازادی و یه کسان) ش ئیۆره که ی به ئاراسنه ی (لیبرالیزی یه کسانخواز) ده ناسرێت له فه لسه فه ی سیاسی خۆرئاوا ییدا.

ئه م ئوێژینه وه یه له پرسیارێکه وه سه رچاوه ده گرێت له باره ی ئەگه ری گونجانی پیاده کردنی بنه ماکانی ئیۆری دادپهروهه یی (راولز) له سه ر ئاسنی جیهانی، له پێتاو به دیه پێتانی دادپهروهه یی له نیتوان گه لانی جیاوازا، لێره وه ئوێژینه وه که گریمانه ی ئەوه ده کات که نێزه که ی (راولز) له باره ی دادپهروهه ی جیهانیه وه ده کړی ت سه ره نایه کی به هیزبیت بۆ بونیادنانی ئیۆریکی جیهانی له باره ی دادپهروهه یه .

له سه ره ناوه (راولز) له ئاسنیکی ناوخۆییدا ئیۆره که ی پیشکه شکرد، به لام پاشر له کنبیی (یاسای گه لان) دا قیرژتیکی له دادپهروهه یی جیهانی پیشکه شکرد، که سوودی له رۆخی پرۆژه که ی فه یله سوف (ئیمانۆیل کانث) وه رگرنبوو له باره ی (ئاشنی جیهانی به رده وامه وه)، ئییدا جه خنده کانه وه له سه ر گه لان وه ک ئاکنه ری کاریگه ری په یوه ندیه نیتوده وه له نیه کان له بری ده وه لئانی خاوه ن سهروهه یی که به کاره پێتانی هیز قۆرخده که ن و جه نکه کان هه لده گیرسینن، به لای ئەوه وه گه لان شه ره نگیزنین و ده یانه ویت بگه نه ئاشنی له ریگه ی دیمۆکراسی و دادپهروهه یه وه .

(راولز) کۆمه لێک بنه مای گرنگ پیشنیارده کات بۆ ئەو گه لانه ی که به لیبرال یان گه لانی خاوه ن ریکخسنی ئۆکمه (باش ریکخوا) ناویان ده بات، هاوکات کۆمه لێک به ربه

سٹ دادہ نیٹ بؤ ہر جہنگیک بہ ناوی جہنگی دادپہروہ رانہ بہرپابکریت، لیرہ دا ہہ ولدہ داٹ کہ ناسنی بانگہ شہی (ٹاشنی دیموکرانیانہی نیوان گہ لانی لیبرال) نیپہرینیت بہ ٹاراسنہی (ٹاشنی دیموکرانیانہی سہ قامگیر لہ نیوان گہ لانی لیبرال و نالیبرالدا، لہ ریگہی بہرپاکردنی ہاریکاری لہ نیوان گہ لانی لیبرال و کومہ لگہ باش ریکخراوہ کاند، ہاوکاٹ لہئہ سنوگرنی بہرپرسیاریہ نی بہ رامبہر گہ لانی سنہ ملیکراو، ہہروہا رووبہروبوونہوہ ی دہولہ نانی یاساشکین، لہ کوٹايشدا ٹہرکی دہ سنٹیوہردان بؤ وہ سناندنی دوخی پیشیلکردنی مہ نرسیداری مافہ کانی مروّف.

ABSTRACT

The theory of (John Rawls) about (Justice) is the most influential contribution to contemporary political philosophy in the twentieth century, both in terms of quantity and quality in the depth of his theory of justice and what was written about it (supports or rejections), and linking his theory between the glorification of freedom, according to the liberal tradition and the need for equality toward the people, and establishing what called a (liberal egalitarianism) in Western political philosophy.

This research stems from a question about the possibility of applying the principles of the (Rawls's theory) in equity at the global level in order to achieve justice among different peoples, presumably about his contribution to global justice fit to be a nucleus to build a theory of justice at the global level.

(Rawls) starts his theory of justice, with internal version, but he provides a new version for global justice in his book (Law of Peoples), he

depends on the project of (Immanuel Kant) about (perpetual peace), and focuses on people as an actor in international relations rather than sovereign national state which monopolies power and the wars, in Rawls's view people are not aggressive and they are trying to reach peace through democracy and justice. Rawls views a set of principles for peoples within liberal and well-ordered societies, and develops a set of restrictions on the just war doctrine, and trying to simply call for (Stable Democratic Peace) through the creation of cooperation between liberal peoples and well-ordered societies, and assume the duty of assistance towards the Burdened Societies, and do not repel outlaw states and intervene if necessary in order to stop the serious violations of human rights.